الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية منذ الاستقلال حتى عام١٩٥١

الاستاذ الدكتور
عبد المجيد كامل عبد اللطيف
جامعة بغداد- كلية التربية للبنات

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد عماد رديف طالب
جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية منذ الاستقلال حتى عام١٩٥١

الاستاذ الدكتور
عبد المجيد كامل عبد اللطيف
جامعة بغداد- كلية التربية للبنات

الاستاذ المساعد الدكتور
محمد عماد رديف طالب
جامعة تكريت- كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

بدأت الحياة النيابية في الأردن بعد توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية عام١٩٤٦ وبموجبها اعترفت بريطانيا باستقلال إمارة شرق الأردن ، وتبع ذلك تحويل الإمارة إلى مملكة ثم الإعلان عن دستور المملكة الأردنية الهاشمية وأصبحت السلطة التشريعية مناطة بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان ومجلس النواب ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخابات الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات، وأن تكون مدة مجلس النواب أربع سنوات ، صدر بعدها قانون الانتخاب لمجلس النواب والذي جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الأول في تشرين أول عام ١٩٤٧،وكان عدد النواب (٢٠) نائباً موزعين ضمن دوائر انتخابية في كافة أنحاء المملكة ،وكان هذا أول مجلس نواب يتأسس في عهد المملكة الأردنية الهاشمية وقد ترأسه هاشم خير ثم عبد القادر التل ، وقد حل هذا المجلس يوم الأول من كانون الثاني١٩٥٠ قبل انتهاء مدته الدستورية تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين على أساس الوحدة الموقعة بينهما،تم اجراء انتخابات مجلس النواب الثاني يوم١١نيسان ١٩٥٠ ، وفي هذا المجلس تم إقرار مشروع الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية وقد زيد عدد المقاعد من (٢٠) مقعداً إلى (٤٠) مقعداً ليضم في عضويته (٢٠) عضواً من الضفة الغربية ترأس هذا المجلس عمر مطر تلاه سعيد المفتي وقد حُلّ هذا المجلس يوم٣أيار ١٩٥١.

١- إعلان الاستقلال وقيام النظام الملكي في الأردن عام١٩٤٦

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تصاعدت المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية وإعلان استقلال إمارة شرق الأردن ، ومن أجل تعزيز مكانة السلطات البريطانية في المنطقة

والحفاظ على مواقعها الوطيدة في شرق الأردن أعلن وزير الخارجية البريطاني المستر(ارنست بيفن) Ernest Bevin يوم١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عزم حكومة المملكة المتحدة الاعتراف بالأردن دولة مستقلة ذات سيادة في المستقبل القريب واتخاذ الخطوات اللازمة والسريعة بصرف النظر عن وضع شرق الأردن تحت أي وصاية[١].

وعلى اثر هذه المذكرة سافر الأمير عبد الله إلى المملكة المتحدة ومعه رئيس الوزراء ابراهيم هاشم يوم٢٠شباط ١٩٤٦بناءا على دعوة من الحكومة البريطانية للقيام بمباحثات حول تعديل معاهدة ١٩٢٨ أو عقد معاهدة جديدة تحل محلها، وانتهت المباحثات بتوقيع معاهدة والتحالف يوم ٢٢ آذار ١٩٤٦من قبل رئيس الوزراء ابراهيم هاشم عن شرق الأردن والمستر ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني والمستر(آرثر كريتش جونز) Arthur Creech Jones وزير المستعمرات البريطاني، وقد احتوت المعاهدة على (١٤) مادة واتبعت بملحق في عشر مواد ، وبموجب المعاهدة اعترفت بريطانيا بإمارة شرق الأردن كدولة كاملة الاستقلال والأمير عبد الله ملكا عليها ورفع مستوى التعاون والتمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى سفارة، كما تم بموجبها التنازل للأمير عبد الله عن مسؤولية الحفاظ على الأمن والدفاع عن شرق الأردن إضافة إلى قيام كل دولة بمساعدة الأخرى إذا ما وقع على أحدهما أي اعتداء على مدى خمسة وعشرين عاما،وقد وافق مجلس الوزراء الأردني يوم ٣٠ آذار ١٩٤٦ على المعاهدة وصادق الأمير عبد الله عليها وأبرمت المعاهدة نهائيا في عمان من قبل الفريقين المتعاقدين يوم ١٧ حزيران ١٩٤٦ وقد وقعها عن الجانب البريطاني المندوب السامي في فلسطين وكما وقعها رئيس الوزراء الأردني[٢].

تم إقرار مشروع تعديل القانون الأساسي تحت اسم (قانون التعديل للقانون الأساسي رقم(٩) لسنة١٩٤٦)على أن يعمل به ابتداءاً من يوم ٢٥ أيار ١٩٤٦ وتضمن التعديل ما يأتي:

١- تحل الكلمات (صاحب جلالة الملك) محل الكلمات (صاحب السمو الأمير) وكلمة (الملك) محل كلمة (الأمير) والكلمات (المملكة الأردنية الهاشمية) محل كلمة (شرق الأردن) حيث ما وردت.

٢- المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ونظام الحكم فيها ملكي وراثي نيابي.

٣- تخول السلطات التشريعية والتنفيذية للملك عبد الله بن الحسين ولورثته الذكور من أولاد الظهور من بعده .

٤- سن الرشد للملك تمام الثمانية عشر عاما على أساس التقويم القمري.
٥- الملك هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحرب ويعقد معاهدات الصلح بشرط أن لا يبرمها إلا بعد موافقة مجلس الوزراء.
٦- لا يسري مفعول أي قانون ما لم يقبله الملك ويقترن بتوقيعه دلالة على ذلك القبول[٣].

نتيجة للتطورات السياسية المهمة التي نشأت عن اعلان الاستقلال وقيام النظام الملكي كان لابد من وضع دستور جديد للبلاد يكون بديلا للقانون الأساسي ،إذ جرى المصادقة يوم ٢٨ تشرين الثاني١٩٤٦ على الدستور الجديد ونشر في الجريدة الرسمية، وقد احتوى على(٧٩) مادة موزعة على ثمانية فصول[٤].
وقد نص الدستور في الفصل الثالث على فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وتناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلس الاعيان ومجلس النواب ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخابات الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات، وأن تكون مدة مجلس النواب أربع سنوات [٥].

٢- مجلس النواب الأول

بعد التطورات السياسية والدستورية تقرر إجراء الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس نيابي الأول بموجب قانون الانتخابات الجديد ، فقد أصدرت رئاسة الوزراء يوم ٦تموز ١٩٤٧ مرسوما حدد بموجبه يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول ١٩٤٧ موعدا لإجراء أول انتخابات نيابية بعد الاستقلال[٦].
أعلنت الحكومة الأردنية يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الأول١٩٤٧ أسماء الفائزين بعضوية المجلس موزعين على الدوائر الانتخابية كما يلي:
١- نواب عمان(هاشم خير،محمد المنور،سعيد المفتي،وصفي ميراز،فرح ابو جابر).
٢- نواب السلط (عبد الحليم النمر،صالح المعشر).
٣- نواب الكرك(معارك المجالي، فارس المعايطة،خليل الحجازين).
٤- نائب الطفيلة (صالح العوران).
٥- نائب معان (محمود كريشان).
٦- نائب عجلون (فهمي العلمي).
٧- نائب جرش (محمد العيطان).
٨- نائب مادبا(علمي النابلسي).
٩- نواب اربد(عبد القادر التل، شفيق ارشيدات،امين ابوشعر).
١٠- بدو الشمال(عاكف الفايز)، بدو الجنوب (حمد بن جازى) [٧].

عقد مجلس الأمة الأردني الأول دورته العادية الأولى في الساعة العاشرة من يوم السبت الأول

من تشرين الثاني١٩٤٧ برئاسة هاشم خير وافتتح الملك عبد الله الدورة بخطاب العرش وقال فيه:(بسم الله افتتح أول دورة عادية لمجلس الأمة..راجيا للجميع التوفيق والسعادة والسلام، وبهذا المظهر الجديد الحياة النيابية الصحيحة يتقدم الأردن في مدارج الرقي والتقدم ويخطو خطوة أخرى إلى الأمام في طريق الحياة الحرة المستقلة بعد أن استكملت سيادتها واستقلالها)) [٨].

٣- النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني

عقد مجلس النواب الأردني الأول جلسته الخامسة في الساعة الرابعة من يوم الأحد٩تشرين الثاني ١٩٤٧ برئاسة هاشم خير وحضور جميع الأعضاء ماعدا النائب فارس المعايطة وفهمي بك العلي ، وحضر الجلسة رئيس الوزراء والوزراء، وجرى القراءة والتصويت بالإجماع على مشروع النظام الداخلي للمجلس النيابي الأردني، وقد تألف النظام الداخلي للمجلس من ثلاثة وستون مادة موزعة على احدى عشر فصلا أهمها:-

١- يقسم كل عضو من اعضاء المجلس النيابي بين يدي المجلس يمين الإخلاص للملك والمحافظة على الدستور وخدمة الأمة والقيام بالواجبات الموكلة اليه حق القيام.

٢- على المجلس أن ينتخب في بدء كل دورة عادية لجنة لوضع صيغة الرد على خطاب العرش وبعد عرض الصيغة على المجلس والموافقة عليها يرفعها المجلس إلى جلالة الملك خلال أسبوع من يوم إلقاء خطاب العرش ثم ينتخب المجلس وفدا منه ليرافق الرئيس لرفع الرد للأعتاب الملكية.

٣- على المجلس أن ينتخب في بدء كل دورة عادية اثنين من أعضائه نائبين للرئيس ،يتولى النائب الأول رئاسة المجلس في حال غياب الرئيس أو اشتراكه في مناقشات المجلس، ويتولى النائب الثاني رئاسة المجلس في حال غياب الرئيس ونائبه الأول او اشتراكهما في مناقشات المجلس وإذا حدث وتغيب الرئيس ونائباه فيتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سنا.

٤- على المجلس أن ينتخب اثنين من أعضائه مساعدين للرئيس.

٥- بعد أن يؤلف مكتب المجلس يصار في بدء كل دورة عادية إلى تأليف اللجان التالية وتكون مدتها طيلة الدورة العادية(اللجنة المالية،اللجنة القانونية،اللجنة الإدارية)على أن لا يقل عدد أعضاء كل لجنة عن ثلاثة أعضاء على الأقل وعلى كل لجنة أن تنتخب من أعضائها رئيسا ومقررا.

٦- تؤخذ قرارات اللجنة بالأكثرية المطلقة ولا يجوز لرئيس اللجنة أن يجمع رأي الأعضاء ما لم يكن أكثرهم حاضرا الجلسة[٩].

٤-انجازات مجلس النواب الأول

بعد مصادقة الملك عبد الله على النظام الداخلي بدأ مجلس النواب الأول بعقد جلساته الرسمية يوم الأحد ١٦تشرين الثاني١٩٤٧ ومناقشة عدة قضايا كانت لها أهمية كبيرة واثر فعال في حياة المملكة وهي:-

١- المطالبة بتحسين الحالة الاقتصادية.

٢- المطالبة بتحسين التعليم في المملكة[١٠].

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب الأردني يوم الأحد٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧برئاسة هاشم خير وحضور جميع الأعضاء ماعدا العضو وصفي مرزا وحضور رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة ،وافق المجلس على مشروع قانون لتعديل الدستور بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة دون أي تعديل وكالاتي:-

١- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٧) من الدستور كما يأتي:- يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيسا ومن عدد من الوزراء حسب مقتضيات الحاجة والمصلحة العامة.

٢- يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٣- مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون[١١].

قرر مجلس النواب بالإجماع يوم الأربعاء ١٧ كانون الأول ١٩٤٧ الطلب إلى الحكومة إلغاء القوانين التالية لأنها تهدد الحريات العامة:-

١- قانون العقوبات المشتركة.

٢- قانون النفي والإبعاد.

قانون الاجتماعات العامة[١٢].

٥- مجلس النواب الأول والقضية الفلسطينية

كان هناك تعاطفاً قوياً مع القضية الفلسطينية من قبل الشعب الأردني وأعضاء مجلس النواب الأردني الأول الذي بدأ بمناقشة هذه القضية في جلساته منذ اليوم الأول لبداية عقد جلساته ولاسيما بعد خطاب العرش للملك عبد الله بن الحسين ، وقد تصاعدت حدة المناقشات مع تصاعد التوترات بين اليهود والفلسطينيين ،بعد أن أعلنت بريطانيا يوم ٢٦ أيلول ١٩٤٧ عن عزمها إنهاء انتدابها على فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨، وطلبت من السكرتير العام للأمم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشة مشروع جديد لتقسيم فلسطين يقضي بتقسيم البلاد إلى ثلاثة مناطق : منطقة عربية ومنطقة يهودية ومنطقة دولية تشمل القدس يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار(١٨١) بأغلبية(٣٣) صوتا مقابل(١٣) صوت تضمن إنهاء الانتداب البريطاني وإقرار تقسيم فلسطين[١٣] .

عقد مجلس النواب يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧جلسته الحادية عشر برئاسة هاشم خير وقبل مناقشة مواضيع الجلسة وبناء على اقتراح

النائب سعيد المفتي وافق المجلس على الوقوف دقيقتين صمت استنكارا للقرار الجائر الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بشأن تمزيق فلسطين،وقد تحدث النائب عاكف الفايز قائلا:((بالنظر لتطور الحالة في فلسطين تطورا خطيرا وبالنظر للقرارات المجحفة التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة فاقترح عقد جلسة مشتركة مع الأعيان تبحث عمليا قضية فلسطين العزيزة بحثا علميا صحيحا واتخاذ قرارات حازمة للدفاع عنها والذود عن عروبتها فالخطر داهم رهيب وعلينا شعبا وحكومة أن نقف الآن وقفة جبارة دونما تريث لو تسويف)) [١٤].

أما النائب وصفي ميرزا فقد:((اقترح على المجلس أن يدعو الشعب الأردني إلى عقد مؤتمر شعبي عام لبحث قضية فلسطين لأن الوقت هو وقت عمل وليس خطب رنانة وجمل معسولة))، ثم تكلم رئيس المجلس هاشم خير موضحا :((ان ما يقره المجلس يكون هو رأي الشعب الأردني لأن المجلس يمثل الشعب)) [١٥].

أما بالنسبة لموقف الحكومة فقد أدلى رئيس الوزراء سمير الرفاعي[١٦]الذي كان حاضرا الجلسة حيث تكلم قائلا :((أريد أن أصرح أن حكومتكم مشتركة معكم ومع الشعب قلبا وقالبا للعمل على ما هو ضروري لصيانة عروبة فلسطين والدفاع عن هذا البلد الذي هو خط الدفاع الأول))، وفي نهاية الجلسة أعلن هاشم خير رئيس المجلس عن عقد جلسة مشتركة مع مجلس الأعيان لمناقشة قضية فلسطين[١٧] .

عقد مجلس الأمة جلسة مشتركة صباح يوم الثلاثاء ٢ كانون الأول ١٩٤٧ برئاسة توفيق أبو الهدى رئيس مجلس الأعيان وبحضور أعضاء مجلسي النواب والأعيان ورئيس مجلس الوزراء والسادة الوزراء عدا وزير العدلية .

قدم أعضاء مجلس النواب طلبا إلى رئيس مجلس الأمة من أجل الإدلاء بآرائهم حول قضية فلسطين، وهم:((سعيد المفتي وفرح أبو جابر وعبد الحليم النمر وعاكف الفايز ووصفي ميرزا وأمين أبو الشعر وصالح المعشر وشفيق الرشيدات))،اذ اقترح البعض التقدم ببرنامج عملي((لتنظيم التطوع وكل ما من شأنه تنظيم الجبهة الشعبية المقاتلة)) ودعا آخرون الحكومة إلى ((ترك الحرية للشعب لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك الكارثة المحدقة بفلسطين))، وأعرب نواب عن استعدادهم لتنظيم تطوع المجاهدين من عشائرهم ، واستنكر النائب شفيق الرشيدات عدم صدور أي بيان رسمي عن الحكومة، وبعد مناقشات وآراء عدة اتخذ مجلس الأمة قرارا بالإجماع جاء فيه:((يقرر مجلس الأمة الأردني في جلسته الخاصة يوم ٢كانون الأول١٩٤٧ إعلانه أشد الاشمئزاز والاستنكار لقرار هيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين

وتمزيقها، كما يعلن تأييده للحكومة في ما تتخذه بالاشتراك مع دول الجامعة العربية من تدابير وإجراءات للدفاع عن عروبة فلسطين)) [١٨].

عقد مجلس النواب الأردني الأول جلسة بحضور رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٦ أيار ١٩٤٨ ،وكانت هذه الجلسة بطلب من الحكومة للموافقة على قرار الحكومة الأردنية بالتدخل العسكري في فلسطين بالاشتراك مع الجيوش العربية[١٩] .

وفي نهاية الجلسة وافق مجلس النواب الأردني الأول على قرار الحكومة الأردنية وجاء فيه:((إننا نحن نواب هذه الأمة نغتنم الفرصة لنؤكد أن قضية فلسطين هي الآن عندنا مقدمة على كل القضايا التي نعنى بها جميعا، فلسطين هي خط الدفاع الأول ضد أطماع الصهيونية الباغية المتجاوزة كل حد وبعد الذي رأيناه من طغيان الصهيونية في تشريد الأهل من منازلهم وسلب ممتلكاتهم بالقوة والتعسف وأن الحق المسلوب بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وإننا لنتطلع إلى وارث الثورة العربية الكبرى ومعقد رجاء الأمة العربية للنهوض بهذا الواجب الوطني المقدس بما يكفل لنا ولفلسطين العزيزة تحقيق هذه الأماني والغايات .. وإن مجلسنا لا يسعه إلا أن يعلن تأييده لهذا القرار)) [٢٠] .

٦- موقف مجلس النواب الأول من مؤتمرات الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية

أ- مؤتمر أريحا

بدأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بحث مسألة تشكيل إدارة فلسطينية مستقلة وقد أعلن ذلك عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية في بيان صادر يوم ١١ تموز ١٩٤٨ جاء فيه:((إن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالتشاور مع الهيئات الفلسطينية ذات الشأن قد بحثت مشروع إقامة إدارة مؤقتة في فلسطين لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية على أن يتولى الجهاز الإدارة مجلس مؤلف من رئيس وتسع أعضاء يشرف كل واحد منهم على احد الدوائر المدنية)) واشتمل البيان على مواد أخرى تبين صلاحية المجلس وتعيين الموظفين ومركز الإدارة وعلاقة المجلس بالجامعة العربية[٢١].

وأخذت الهيئة العربية العليا تنفيذ هذه الفكرة وبتشجيع من مصر والسعودية وسوريا، وأعلنت يوم ٢٣ أيلول ١٩٤٨ عن تشكيل (حكومة عموم فلسطين) في غزة برئاسة احمد حلمي عبد الباقي[٢٢] ودعت حكومة عموم فلسطين إلى عقد مؤتمرا لها في غزة يوم الأول من تشرين الأول ١٩٤٨لإعلان استقلال فلسطين [٢٣].

اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات ردا على تشكيل حكومة عموم فلسطين ومنها رفضه

السماح للمندوبين الفلسطينيين في الضفة الغربية حضور مؤتمر حكومة عموم فلسطين في غزة، واعتقالها لأغلبهم ومنهم جمال الحسيني الذي كان قد حضر إلى عمان يوم ١٩ أيلول ١٩٤٨ لإقناع الحكومة الأردنية بالاعتراف بحكومة عموم فلسطين ، كما أصدرت الحكومة الأردنية بيانا رسميا أكدت فيه على أن كل شخص يذهب لاجتماع غزة سيودع عند عودته السجن ولن يسمح له بالعودة إلى بلده[٢٤].

وجد عدد كبير من القيادات الفلسطينية الموالية للأردن أن خير ضمان للمحافظة على الأراضي الفلسطينية هو قيام وحدة بين الأراضي المتبقية من فلسطين مع الأردن ،لذلك انعقدت مؤتمرات فلسطينية بدعم من الملك عبد الله طالبت بالوحدة مع الأردن[٢٥].

لذلك عقدت الحكومة الأردنية يوم الأول من تشرين الاول١٩٤٨ اجتماعا للفلسطينيين في عمان تزامناً مع مؤتمر غزة برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي والشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويهض وحكمت التاجي الفاروقي والشيخ مصطفى الأنصاري ، وقد اتخذ المؤتمر قرارات ومنها تنظيم معارضة لـ (حكومة عموم فلسطين)، الدعوة إلى الاتحاد مع الأردن ،وقرر المؤتمر عقد مؤتمر آخر في أريحا[٢٦].

عقدت حكومة عموم فلسطين مؤتمرا لها في غزة أسمته المجلس الوطني في غزة يوم الأول من تشرين الأول ١٩٤٨ تولى الحاج أمين الحسيني[٢٧]

رئاسة المجلس الوطني واصدر المؤتمر بيانا جاء فيه:((قرر المجلس الوطني الفلسطيني منح الثقة لحكومة عموم فلسطين على أساس البيان السياسي الذي أذاعه رئيسها احمد حلمي عبد الباقي في المؤتمر)) ،كما اقر المؤتمر دستورا مؤقتا لفلسطين من ثماني عشرة مادة توزعت فيه السلطات كالآتي :

١.مجلس وطني فلسطيني يتكون من ممثلي شعب فلسطين.

٢.مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية .

٣.مجلس دفاع يتكون من رئيس المجلس الوطني ورئيس الحكومة ووزير الدفاع[٢٨].

ضمت حكومة عموم فلسطين احمد حلمي عبد الباقي رئيسا للوزراء وجمال الحسيني وزيرا للخارجية وميشال ابكاريوس وزيرا للمالية وعوني عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية ورجائي الحسيني وزيرا للدفاع وحسين فخري الخالدي وزيرا للصحة وسليمان عبد الرزاق طوقان وزيرا للمواصلات وموسى فريج وزيرا للاقتصاد وعلي حسنة وزيرا للعدل ويوسف صهيون وزيرا للإعلام وأمين عقل وزيرا للزراعة وأنور نسيبة سكرتيرا

لمجلس الوزراء، وتقرر في المؤتمر أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية[٢٩].

اعترفت بحكومة عموم فلسطين حكومات عربية كل من سوريا ولبنان ومصر والسعودية واليمن ولم تعترف بها الحكومة العراقية ،أما موقف الحكومة الأردنية فقد أكدت على رفض حكومة عموم فلسطين وأنها سوف تلحق الضرر بالأردن وفلسطين وطلبت من الجامعة العربية سحب اعترافها هذا ، ولكن الجامعة العربية رفضت الطلب الأردني، وقررت الإبقاء عليها مع تقليص دوره وواجباتها وردا على هذا الرفض هدد الأردن بسحب الجيش العربي الفلسطيني من الأراضي التي يسيطر عليها الأردن في فلسطين والانسحاب من جامعة الدول العربية ، ولكن الأردن تراجع عن تهديداته وذلك بعد البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٢تشرين الاول١٩٤٨ تبلغه فيها عدم موافقتها على سحب الأردن جيشه من فلسطين أو خروجه من جامعة الدول العربية، وبضرورة انتظار قرار الأمم المتحدة حول فلسطين[٣٠].

امتدادا لتحرك الأردن الرسمي ضد حكومة عموم فلسطين جاء عقد مؤتمر أريحا يوم الأول من كانون الأول ١٩٤٨ ،وقد حضر المؤتمر حوالي ألفي شخص من رؤساء البلديات والعشائر والحكام العسكريين وعدد كبير من لاجئي المخيمات ،وتولى رئاسة المؤتمر رئيس بلدية الخليل الشيخ محمد علي الجعبري وانتخب عيسى البندك من زعماء بيت لحم سكرتيرا للمؤتمر، وكان اختيار أريحا مكان لانعقاد المؤتمر كخطوة ذكية من قبل الأردن لإضفاء أهمية على الانطباع الخاص بان الفلسطينيين يتصرفون عن قناعتهم بهذا الخصوص[٣٢].

اتخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها إعلان الوحدة بين الأراضي الفلسطينية والأردنية باعتبارها وحدة لا تتجزأ ، ومبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين كلها والطلب من الحكومات العربية إتمام ما اتخذته على عاتقها من إنقاذ فلسطين وبذل جهودها في إعادة اللاجئين والتعويض عليهم، وقد رحب الملك عبد الله بقرارات مؤتمر أريحا حينما قدمت إليه من رئيس المؤتمر الشيخ محمد الجعبري ووصفها بأنها عبء عظيم سيحمله ويبذل جهده في سبيل أداء هذه الأمانة حقها[٣٣].

وعلى الرغم من كون اجتماع أريحا عقد تحت رئاسة الجعبري شكلاً إلا انه كان تحت رئاسة عمر باشا مطر الحاكم العسكري الأردني لمنطقة أريحا فعلا، وقد جيء بالمؤتمرين في سيارات الجيش الأردني، أو على نفقة الحكومة الأردنية، وكانت قوى الجيش الأردني تدير المؤتمر بالقوة حتى انه عندما طالب الشيخ الجعبري بمبايعة الملك عبد الله نهض بعض الشباب الفلسطيني يشترطون لذلك أن يعمل الملك عبد الله على

تحرير جميع فلسطين عندها أمر عمر باشا مطر بالقبض عليهم وإخراجهم بالقوة[٣٤].

عرضت القرارات على مجلس الوزراء الأردني واصدر القرار رقم(٨٥٣) يوم٧كانون الأول ١٩٤٨جاء فيه:((إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المجتمعون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين وتراه متفقا مع أهدافها ،وهي ترحب به وتسعى للوصول إليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفيما تقضي به أساليب تقرير المصير،وان الحكومة الأردنية تسعى لدى هيئة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين إلى بلادهم في اقرب وقت وتعويضهم ماليا،وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة))[٣٥].

عقد مجلس الأمة الأردني جلسة مشتركة يوم الاثنين١٣كانون الأول ١٩٤٨ لمناقشة قرار مجلس الوزراء الأخير، وصدر القرار التالي:-((ان مجلس الأمة الأردني بجلسته المشتركة وبعد ان اطلع على قرار الحكومة رقم ٨٥٣ يقرر بالإجماع موافقة الحكومة الأردنية على سياستها في قرارها المذكور)) [٣٦].

ب ـ مؤتمر نابلس

عقد مؤتمر آخر في المنشية بنابلس يوم ٢٨كانون الاول١٩٤٨ برئاسة رئيس بلدية نابلس سليمان عبد الرزاق طوقان وزير البلديات في حكومة عموم فلسطين وسكرتيره احمد طوقان وحضر المؤتمر ممثلون عن الأحزاب الفلسطينية ، وتم فيه بحث مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله والموافقة عليها ،وأصدر مجموعة من القرارات أهمها وحدة بين فلسطين بكاملها وشرق الأردن ومبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا عليها ، وقام وفد مؤلف من سليمان طوقان واحمد طوقان وعادل الشكعة وحكمت المصري وحمدي كنعان وهاشم الجيوسي بزيارة عمان وتقديم القرارات للملك عبدالله الذي رحب بهم وقال سيتم كل شيء تريدون بإذن الله[٣٧].

٧- انعكاس وحدة الضفتين الشرقية والغربية على تطور الحياة النيابية في الأردن

بدأت الحكومة الأردنية إجراءات توحيد الضفتين حيث اصدر مجلس الوزراء قانون (الإدارة العامة في فلسطين) رقم(١٧) يوم١٤آذار١٩٤٩والقاضي بإلغاء وظائف الحكام العسكريين الأردنيين في فلسطين على ان يتولى أعمال الإدارة فيها موظفون مدنيون، وعلى كل رئيس دائرة في فلسطين يرجع بإعماله إلى الوزير المختص مباشرة أو بواسطة الحاكم الإداري العام، وتم تعيين عبد الله التل الذي كان حاكما عسكريا للقدس متصرفا للواء القدس[٣٨].

قدم توفيق أبو الهدى استقالة حكومته يوم ٣ أيار ١٩٤٩ وعهد إليه الملك عبد الله بإعادة تشكيلها يوم ٧ أيار حيث ضمت ثمانية وزراء بينهم

ثلاث وزراء فلسطينيين هم (روحي عبد الهادي وزيرا للخارجية، خلوصي خيري وزيرا للتجارة والزراعة، وموسى ناصر وزيرا للمواصلات) وجاء في برنامجها إشارة واضحة لإجراءات توحيد الضفتين[٣٩].

أصدرت حكومة توفيق أبو الهدى قانون الجنسية رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٩ يسهل على الفلسطينيين حصولهم على الجنسية الأردنية ،وتضمن القانون تسهيل منح الجوازات الأردنية للفلسطينيين لتسهيل عملية دخولهم إلى الأردن، وفي نهاية أيار ١٩٤٩ أمر الملك عبد الله بضم ألفين وأربعمائة مقاتل فلسطيني كانوا في جيش الإنقاذ الفلسطيني إلى الجيش العربي الأردني وخصص لهم رواتب من ميزانية الجيش العربي الأردني[٤٠].

وقد اصدر الملك عبد الله بن الحسين الإرادة الملكية يوم١٢ كانون الأول ١٩٤٩ تضمنت الموافقة على إضافة القانون الإضافي رقم(٥٥) لسنة ١٩٤٩وتم بموجبه زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الأردني لتصبح أربعين مقعدا بدلا من عشرين وعلى أن يتم انتخاب عشرين منهم عن الضفة الغربية من الأردن وكما يلي[٤٢]:-

أ- قضاء القدس وأريحا نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد.

ب-قضاء بيت لحم نائب مسلم واحد ونائب مسيحي واحد

ج- قضاء الخليل أربعة نواب مسلمون.

د- قضاء نابلس أربعة نواب مسلمون.

هـ - قضاء جنين نائبان مسلمان.

و- قضاء طولكرم نائبان مسلمان.

ز- قضاء رام الله نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد[٤٣].

صدرت الإرادة الملكية الثانية يوم١٣ كانون الأول ١٩٤٩ وقد جاء في منهاجها:-

١- حل مجلس النواب الأردني الأول اعتبارا من اليوم الأول شهر كانون الثاني عام ١٩٥٠ .

٢- إجراء الانتخابات واجتماع المجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة(٤١)من الدستور.

٣- الموافقة على قانون الجنسية رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٩وبموجبه تم اعتبار كل سكان الضفة الغربية مواطنين أردنيين ولهم كافة الحقوق الممنوحة للأردنيين[٤٤].

ويرى الباحث أن قضية فلسطين كانت العامل الأساسي والمحرك لتطور الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية ومناقشاتها كانت حاضرة في جميع دورات المجلسة وبالتالي فإن صدور قانون زيادة أعضاء مجلس النواب الأردني لم يلقى المعارضة النيابية والشعبية وبالتالي فإن هذا القرار سوف يرسم خارطة الحياة النيابية الأردنية ويقوي من أداء مجلس النواب الأردني.

٨- مجلس النواب الثاني

بعد إعلان حق الفلسطينيين في انتخابات مجلس النواب جرى تكليف الحكام الإداريين بتقديم قوائم انتخابية خاصة بدوائرهم بعد أن كانوا قد أعلنوها أمام الشعب الذي أعطى حق الاعتراض والاستئناف على الأسماء الواردة في تلك القوائم وعملا بهذا النص وإكمالا لهذه الإجراءات أعلن الحكام الإداريون يوم٢٠ اذار١٩٥٠ انتهاء القوائم الانتخابية بشكلها النهائي بعد أن منحت الوقت الكافي للاستئناف وبعد وصول هذه القوائم إلى وزير الداخلية سعيد المفتي ، أعلن الوزير بموجب قانون الانتخاب جدولا تضمن أسماء مناطق الانتخاب الفرعية في الدوائر الانتخابية لضفتي الأردن [٤٥] .

وجه الملك عبد الله كلمة يوم١٨ آذار١٩٥٠ قال فيه: ((إننا معتزمون على أن يكون مجلس النواب مجلسا تتحمل الحكومة أمامه جميع مسؤولياتها على المقتضى المقرر في هذه الأصول ويتطلب ذلك إجراء تعديل في الدستور بعد سيادة الاستقرار في البلاد)) [٤٦] .

تميزت تلك الانتخابات التي عين يوم١١ نيسان١٩٥٠ موعدا لها بكثرة المرشحين المتنافسين، إذ بلغ عدد مرشحي الضفة الغربية ستين مرشحا فيما وصل عددهم في الضفة الغربية إلى خمسة وستين مرشحا أي أن عددهم زاد على ثلاثة أضعاف عدد مقاعد مجلس النواب البالغة أربعون مقعدا ، أما عدد المسجلين في جداول الناخبين فقد بلغ حسب المصادر الرسمية(٣٠٤)آلاف ناخب منهم(١٢٩)ألف في الضفة الشرقية و(١٧٥)ألف في الضفة الغربية[٤٧].

اشتد التنافس الانتخابي في الضفة الغربية حيث تقدم المرشحون الموالون ببرامج تدعو إلى الوحدة الفورية وأفادت التقارير البريطانية أن نسبة الاقتراع كانت عالية في حين قالت المصادر الحكومية أن(٧٥%) من الناخبين المسجلين قد أدلوا بأصواتهم ويفسر هذا الإعلان رغبة الحكومة في إضفاء المصداقية على قرار الضم بعد الانتخابات والإيحاء بفشل حملات التشكيك والمعارضة ومقاطعة الانتخابات[٤٨] .

عقد مجلس الأمة الثاني دورة استثنائية الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢٤ نيسان١٩٥٠ افتتحها الملك عبد الله بخطاب العرش وجاء فيه:((اعبر لكم عن سعادتي لافتتاح مجلس يجمع بين ضفتي الأردن منبثقا عن إرادة شعب واحد ووطن واحد وأمل واحد ، إن وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية وهذا واضح في تشابك الأصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلام والآمال، وفي قيام الروابط الاتحادية والمتمثلة بوحدة النقد والدفاع المشترك وتوطيد أمن الحدود.. ونعد مجلس الأمة بتعديل الدستور وذلك على أساس المسؤولية الوزارية البرلمانية

مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وختاما سأسير معكم في السنين المقبلة تحت مسؤوليتكم الدستورية وبإرشاداتي متمنيا الخير للمملكة)) [٥٠].

٩- مجلس النواب الثاني وإعلان قرار الوحدة الأردنية- الفلسطينية

استمر مجلس الأمة الثاني في أعماله ومناقشة وبحث قضية مشروع قرار وحدة الضفتين الذي قدمته الحكومة الأردنية وتلاه محمد الشريقي وزير الخارجية ، ثم تحدث توفيق أبو الهدى رئيس مجلس الأعيان عارضا الظروف التي أحاطت قرار الضم منذ مؤتمر أريحا إلى الانتخابات الأخيرة للضفتين، وقد أثار ذلك الطرح إشكالا دستوريا منذ الجلسة الأولى حيث كان عدد من أعضاء مجلس النواب قد اعترض على مباشرة مناقشة مشروع قرار الوحدة في جلسة مشتركة مع الأعيان وأورد هؤلاء الحالات التي يعقد فيها مجلس الأمة(جلسة مشتركة) فحصروها في حالتين: **الأولى** عندما يجتمعان للاستماع إلى خطاب العرش فقط، **والثانية** هي عند وقوع خلاف على مشروع قانون يجاز في مجلس النواب ولا يجاز في مجلس الأعيان أو بالعكس، فيحصل الاجتماع وعليه فان الموضوعات المطروحة يجب أن تبحث أول الأمر في مجلس النواب ثم تحال إلى مجلس الأعيان ،كذلك اثير اعتراض على قانونية الجلسة فقد دعي المجلس إلى الانعقاد في جلسة فوق العادة أي خارج نطاق الدورة العادية للمجلس ولذلك فأن هذه الجلسة باعتبارها مخصصة لبحث أمور معينة بذاتها فكان يجب بيانها عند صدور الدعوة إلى الاجتماع وهو ما لم يحصل[٥١].

١٠- موقف مجلس النواب الثاني تجاه الجامعة العربية

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية يوم ١١ أيار ١٩٥٠ وأرسل الأردن وفده برئاسة وزير الخارجية محمد الشريقي ، وأرسل الملك عبد الله برقية جاء فيها : ((إن الضم لا يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين ، وانه حريص على بقاء الأردن عضوا في الجامعة وأنه مستعد لدخول الحرب مع (إسرائيل) مرة أخرى إذا رأت الجامعة ذلك)) [٥٥].

واتخذت اللجنة القرار يوم ١٥ أيار وجاء فيه:((بناءا على القرار الذي أصدره مجلس الجامعة في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وبناءا على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين إلى أرضها وبعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه كلها قررت اللجنة بإجماع الآراء ماعدا مندوب المملكة الأردنية الهاشمية محمد الشريقي، أن ما وقع من حكومة المملكة الأردنية

الهاشمية هو إخلال بقرار مجلس الجامعة يوم ١٣ نيسان ١٩٥٠ ، ثم نظرت اللجنة في الإجراء الذي يتخذ مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفقا لأحكام ميثاق الجامعة فوافق مندوبو الجمهورية السورية والمملكة السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة بفصل المملكة الأردنية الهاشمية من عضوية مجلس الجامعة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة (١٨) من ميثاق الجامعة،أما مندوب العراق توفيق السويدي والمندوب اليماني فقد طلبا تأجيل الاجتماع حتى يتمكنان من الرجوع إلى حكومتيهما حول الموضوع، وبناء عليه تقرر دعوة مجلس الجامعة العربية إلى الاجتماع يوم الاثنين ١٢ حزيران ١٩٥٠ لغرض عرض موضوع إقصاء المملكة الأردنية الهاشمية على مجلس الجامعة)) [٥٦].

وعلى الرغم من ذلك فقد دافع الأردن عن موقفه وحسب بيان صحفي أذاعه وزير الخارجية الأردني محمد باشا الشريقي عقب قرار اللجنة والذي أكد فيه انه ليس هناك مخالفة لميثاق الجامعة وان الأردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية يوم ١٢ نيسان ١٩٤٨ فهي غير ملتزمة به حتى تعد مخالفة له وطلب إحالة الأمر على محكمة عدل عربية حتى تبت فيما أذا كان في ذلك العمل مخالفة تنطبق عليها مواد الفصل، وان الأردن سوف لن يرسل وفد يمثلها للمشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية القادم[٥٧].

عقد مجلس النواب جلسة مشتركة مع مجلس الأعيان يوم الأحد٢٨ايار ١٩٥٠جلسة فوق العادة استمع فيها إلى ما دار في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة وقراراها بفصل الأردن من عضوية الجامعة ، فقرر إعلان تمسكه بقرار الوحدة الأردنية – الفلسطينية ومبايعة الملك عبد الله [٥٨].

وبناءا على قرار مجلس الأمة بعث وزير الخارجية الأردني برقية للامين العام لجامعة الدول العربية موضحا فيها استعداد الأردن للنظر في قرارات المجلس كما لو كان الأردن قد اشترك[٥٩] .

بحث مجلس جامعة الدول العربية الأمر في غياب الأردن لمعالجة بقرار الوحدة الأردنية–الفلسطينية وعدم موافقة مصر عليها ، ثم عرضت اللجنة السياسية صيغة جديدة اعتبرت مقبولة من الجميع وقد نصت على ما يلي:((لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على تجزئتها فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية وأنها تحتفظ بهذا

الجزء وديعة تحت يدها عل أن يكون تابعا للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان وعلى أن تقبل في شانه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى)) [٦٠] .

وبذلك يكون الأردن قد حقق أهدافه في بقاء الضفة الغربية تحت سيطرته ونجاحه في بقائه عضوا في جامعة الدول العربية وبالمقابل فان أهداف الدول العربية قد تحققت في حفظ كيان فلسطين قبل العدوان، وعدم سيطرة الأردن على الضفة الغربية إلى الأبد وهنا تبدو حالة الانقسام والتخبط في قرارات جامعة الدول العربية.

١١- اثر الوحدة الفلسطينية- الأردنية على المشهد السياسي في مجلس النواب الأردني

وقد انعكست وحدة الضفتين على الحياة السياسية في المملكة وقد لعب الكره الفلسطيني للسياسة البريطانية "صاحبة فكرة الوطن القومي اليهودي وراعية الحركة الصهيونية دورا في ذلك فالمعارضة الأردنية اشتدت قوتها مع الوحدة الجديدة وأصبحت أكثر نشاطا وفاعلية، وذلك لان الوعي السياسي أقوى بين مثقفي الضفة الغربية منه بين مثقفي الضفة الشرقية، لأنها اسبق في نضالها ضد الاستعمار لان الفلسطينيين أو أبناء الضفة الغربية كانوا أكثر انخراطا في الأمور السياسية وأفضل تعليما ويعود ذلك لاختلاطهم باليهود والبريطانيين في فلسطين أبان مدة الانتداب البريطاني[٦١] .

لذلك وجد العديد من المثقفين الفلسطينيين صعوبة في الانسجام مع الوضع الجديد المتمثل بانتمائهم إلى دولة ترتبط حكومتها بأوثق العلاقات مع بريطانيا.وارتبط النظام الأردني بعلاقات سياسية قوية مع بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالرغم من حصول الأردنيون من أصل فلسطيني على كافة حقوقهم الوطنية إلا أنهم يصرون على أن هذا لا يلغي عنهم هويتهم الفلسطينية ، و يبرز عامل الضغط في إصرارهم على إبقاء المسالة الفلسطينية في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأردنية ، ومن هنا تبرز ظاهرة ما يسمى بالولاء المزدوج بين أفراد هذه الشريحة إذ تظهر و تختفي من حين لآخر[٦٢] .

وكان لحركة السكان الفلسطينيين انعكاس سياسي في الأردن ففي الأيام السابقة للوحدة كان الأردنيون يقبلون دون نقاش قرارات الملك عبد الله ومجلس الوزراء كان يتخذ القرارات التشريعية الهامة ومجلس الأمة يوافق عليها ، ولم يكن هناك أي هجوم ضد وزير في مجلس النواب ، أو حدوث أي خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بينما الملك عبد الله لا يستطيع الآن أن يفرض رغباته والأعضاء الفلسطينيون في مجلس الوزراء ومجلس النواب

والأعيان قد اظهروا استعدادهم لمقاومة ضغوط القصر ويوضحون استنكارهم لأعمال الملك جماهيريا،ونتيجة لهذا التغيير السياسي شعر الملك عبد الله بالإحباط حيث فكر بالتراجع عن وعده الذي أعطاه عند افتتاح مجلس النواب بإصلاح المؤسسات ونقل المسئوليات من مجلس الوزراء إلى مجلس الأمة[٦٣].

لذلك بدأ تأثير ضم الضفة الغربية يلعب دورا مباشرا في سياسة الأردن الداخلية من خلال تنامي التأثير السياسي الفلسطيني على المعارضة الأردنية والذي حفزها على زيادة عدائها للعلاقات الأردنية – البريطانية والمصالح الغربية في المنطقة ،وامتدت تلك المعارضة لتشمل الشعب الأردني ومجلس النواب من خلال أعضائه من العناصر المعارضة وهم مجموعة من أنصار المفتي مثل كامل عريقات ومصطفى بشناق الذين نجحوا في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٠[٦٤] .

إن المعارضة السياسية التي رفع رايتها أعضاء الضفة الغربية بدأت مع أول جلسة عقدها مجلس الأمة بعد وحدة الضفتين يوم ٢٨ نيسان ١٩٥٠ وظهر ذلك في خطاب النائب الفلسطيني عبد الله نعواس في هذه الجلسة بقوله:((لقد لمست في الضفة الغربية أن الدستور ينقصه الاحترام في بعض الأحيان وان لنا شبابا في السجون مضى عليهم خمسون يوما ولم يقدموا للمحاكمة وفي هذا مخالفة للدستور لا نقرها أبدا ولقد مرت الصحافة في الضفة الغربية بمحنة قاسية ولا تزال))، كما هاجم النواب في هذه الجلسة بريطانيا باعتبارها غير مخلصة للمعاهدة الأردنية – البريطانية ،ووجهوا انتقاداتهم أيضا إلى خطاب العرش لأنه لم يتضمن رفع القوانين الاستثنائية وطالبوا بحرية الرأي وتحسين حالة البلاد[٦٥] .

لم يقف الملك عبد الله مكتوف الأيدي أمام هذه المعارضة في مجلس النواب الأردني الثاني ، بل اصدر أمرا يوم ٣ أيار ١٩٥١ بناءا على اقتراح من رئيس الوزراء سمير الرفاعي ، بحل مجلس الأمة الأردني الثاني بمجلسيه النواب والأعيان رداً على عدم موافقة النواب على لائحة الميزانية لسنة ١٩٥١– ١٩٥٢ وإصرارهم على تقديم لائحة لتعديل الدستور الأردني وبعض التعديلات الهامة الأخرى والتي وعد بها الملك عبد الله ، وكان هذا الرفض للميزانية في الواقع تصويتا بعدم الثقة في الحكومة وبما أن الدستور لم يتضمن النص على مسئولية الحكومة أمام مجلس الأمة وليس أمام الملك فقد اعتبر رفض الميزانية غير دستوري، وصدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات يوم٢٩آب١٩٥١ وحددت المدة للأيام٢١– ٢٥آب لقبول الترشيحات[٦٦].

الاستنتاجات

١- بعد استقلال إمارة شرق الأردن وقيام المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٦ انتقلت المملكة من الحياة التشريعية إلى الحياة النيابية ، وأصبحت السلطة التشريعية بموجب الدستور الأردني تناط بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسين- مجلس الأعيان ومجلس النواب.

٢- برزت القضية الفلسطينية على المشهد السياسي في الأردن لتحتل الصدارة في بيانات الحكومة وفي نشاطات وبيانات أعضاء مجلس النواب الأردني ، وكانت أحد الأسباب في تطور الحياة النيابية في الأردن ولاسيما بعد قرار الوحدة الفلسطينية الأردنية الذي اتخذته مؤتمرات فلسطينية عقدت بدعم ورعاية الأردن،الأمر الذي دفع السلطة إلى تعديل قانون الانتخابات وزيادة أعضاء مجلس النواب إلى أربعين نائبا مناصفة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لنهر الأردن، مما دفع الملك عبد الله إلى حل مجلس النواب الأول وإجراء انتخابات مجلس النواب الثاني وفق التعديل الجديد.

المصادر والهوامش

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الإمارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١ –١٩٥٧، بيروت، دار النهار للنشر،١٩٧٣،ص١٣٠.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين،عمان،١٩٥٩،ص٤٠٣-٤٠٤؛علي محافظة،مصدر سابق،ص١٣١؛ محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،النظام السياسي الاردني اركانه ومقوماته، عمان، دار بالمينوبرس ،١٩٩٣،ص٢٢٤.

(٣)سالم الكسواني، مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني، عمان، مطبعة الكسواني، ١٩٨٣،ص١٨٠؛منيب الماضي وسليمان موسى،مصدر سابق، ص٤٠٦-٤٠٦ ؛سليمان موسى ، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦،عمان، لجنة منشورات تاريخ الأردن، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية،١٩٩٠،ص٢٨٤.

(٤)الجريدة الرسمية،عمان،العدد٨٨٦، السبت ١ شباط ١٩٤٧،ص٦٠٢-٦١٠.

(٥)هاني سليم خير،التطور العملي للدستور الأردني١٩٢١-١٩٨٩،عمان،مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٩، ص٧٨-٨٠.

(٦) محمد المصالحة، الإدارة البرلمانية في مجلس النواب الأردني النشأة والتطور١٩٢٩-٢٠٠٢،عمان،الامانة العامة لمجلس النواب،مطابع الدستور العسكرية،٢٠٠٢،ص١٧.

(٧)الجريدة الرسمية،عمان،العدد٩٢٥، الثلاثاء ٢٨ تشرين الأول ١٩٤٧،ص٣-١٠.

(٨) ملحق الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الافتتاحية

من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الأول،عمان العدد١،الاحد٢ تشرين الثاني١٩٤٧،ص١-٧.

(٩) ملحق الجريدة الرسمية،المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الأول،عمان العدد٥، الخميس ٢٠ تشرين الثاني١٩٤٧،ص١٣-٢٥.

(١٠) ملحق الجريدة الرسمية،المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الأول،عمان العدد٧،الاثنين ٢٤ تشرين الثاني١٩٤٧،ص١-٤.

(١١) ملحق الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة التاسعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الأول،عمان العدد٩،السبت ٦ كانون الأول١٩٤٧،ص١-٨؛نصت الفقرة(أ) الملغاة من المادة(٢٧) من الدستور:يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيسا ومن وزراء لايتجاوز عددهم الخمسة،ينظر: هاني سليم خير، مصدر سابق،ص٧٦.

(١٢) ملحق الجريدة الرسمية،المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الاول،عمان العدد١٥،الخميس١٥كانون الثاني١٩٤٨،ص٥٠.

(١٣) منير الهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٢،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٣، ص٢٢-٢٣.

(١٤) ملحق الجريدة الرسمية،المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الحادية عشرمن الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الأول،عمان، العدد١١،الاحد١٤كانون الأول١٩٤٧،ص٦٠-٦١.

(١٥) المصدر نفسه، ص٦١ .

(١٦)سمير الرفاعي : سياسي أردني ولد في مدينة صفد ١٩٠١ تلقى تعليمه العالي في الجامعة الأمريكية، بيروت، عمل موظفاً في حكومة فلسطين ثم انتقل إلى الأردن عام١٩٢٤، تولى رئاسة الوزراء ستة مرات من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٦٣، وشغل عدة مناصب وزارية هي الخارجية والدفاع والداخلية، كما تولى رئاسة مجلس الأعيان لمدة سنتين، وعين رئيسا لمجلس أمناء الجامعة الأردنية(١٩٦٢-١٩٦٥)، كان يجيد اللغات الانكليزية والفرنسية والتركية، توفي في عمان يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٦٥، ينظر: سليمان موسى، امارة شرق الاردن نشأتها وتطورها ، ص٣٩٣.

(١٧) ملحق الجريدة الرسمية،المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة،وقائع الجلسة الحادية عشر من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني الأول،عمان، العدد١١،الاحد١٤كانون الأول١٩٤٧،ص٦١-٦٢.

(١٨) ملحق الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الأول،عمان العدد١٢،الأربعاء ١٧كانون الأول١٩٤٧، ص٦٧-٧٥.

(١٩) ملحق الجريدة الرسمية ، المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة السادسة عشر من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس النواب الأردني الأول،العدد ٣٥، الخميس٦ أيار١٩٤٨،ص٤١٧.

(٢٠) المصدر نفسه،ص٤١٧.

(٢١) محمد احمد سليمان محافظة،العلاقات الأردنية – الفلسطينية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية١٩٣٩- ١٩٥١،عمان، دار الفرقان ،١٩٨٣،ص١٩٠.

(٢٢)احمد حلمي عبد الباقي : ولد في صيدا بلبنان١٨٨٢ ، انتقل مع والده إلى نابلس وعمل في المصرف الزراعي،ثم انتقل للعمل محاسباً في لواء الديوانية ثم مدير أملاك الدولة في لواء العمارة في العراق ،انتسب إلى جمعية العربية الفتاة السرية ،وشارك مع العشائر العراقية في مواجهة الزحف البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى،عمل مديراً لوزارة المالية في

حكومة فيصل بن الحسين بسوريا، وبعد سقوط تلك الحكومة انتقل إلى عمان تم تعيينه وزيراً للمالية،عمل احمد حلمي رئيسا للغرفة التجارية بالقدس واشترك مع صهره عبد الحميد شومان في تأسيس البنك العربي في القدس، كما شارك في المؤتمر الإسلامي عام١٩٣١ ممثلاً للقدس، وفي عام ١٩٣٨ نفي الى جزيرة سيشل من قبل القوات البريطانية، شارك في حرب عام١٩٤٨ وعين حلكماً عسكريا على القدس برتبة لواء من قبل الملك عبد الله، استدعته الجامعة العربية في أيلول ١٩٤٨ ليرأس "حكومة عموم فلسطين" توفي في حزيران عام ١٩٦٣ينظر: محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، مصر، دار الشروق، ١٩٩٨،ص٣٨-٤٠.

(٢٣) محمد سعيد حمدان،سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية١٩٤٨-١٩٥٦،عمان، دار اليازوري، ٢٠٠٦، ص١٩٦.

(٢٤)عبد الأمير محسن جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٤٦-١٩٥٨رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩١،ص٧٣.

(٢٥)مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤، بيروت المكتبة العصرية ،١٩٧٥،ص١٧٨.

(٢٦)محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٧؛ مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٧٩.

(٢٧) أمين الحسيني: ولد في القدس عام ١٨٩٧ و تلقى تعليمه الأساسي بإحدى مدارسها واختار له والده عددا من العلماء والأدباء لإعطائه دروسا خصوصية في البيت، ثم التحق بكلية الفرير بالقدس لتعلم اللغة الفرنسية وبعد قضاء عامين بها التحق بالجامع الأزهر في القاهرة ، وانتقل بعدها إلى كلية الآداب ولم يكمل دراسته فيه، فقرر الانتساب في عام ١٩١٥ إلى الكلية العسكرية في اسطنبول وتخرج ضابطا منها، كان ينادي علنا بمحاربة الحكم البريطاني والغزو الصهيوني لفلسطين، ساهم عام ١٩٣٦ بتأسيس (اللجنة العربية العليا) ونظر إلى قضية فلسطين على أساس أنها قضية كل العرب والعالم الإسلامي ،وفي عام ١٩٣٩ انتقل إلى العراق وبعد فشل ثورة ١٩٤١ غادر إلى طهران، وفي عام ١٩٤٦ ترأس "الهيئة العربية لفلسطين"، توفي عام ١٩٧٤ ينظر:إبراهيم أبو شقرا، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة ١٩٣٦، سوريا- اللاذقية، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر،١٩٩٨،ص٢٠-٣٤؛ مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسطينية، دمشق، الجزء الأول،١٩٨٤، ص٦٥-٦٩.

(٢٨)احمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين١٩٤٥ -١٩٤٩ دراسة وثائقية ، القاهرة ،دار الشروق،١٩٨٦، ص١٥٥.

(٢٩)محمد سعيد حمدان، مصدر سابق ،ص١٩٨.

(٣٠)سليمان موسى،صفحات من تاريخ الأردن الحديث،أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢، عمان، المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي،١٩٩٢،ص٩٢-٩٦.

(٣١)محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣-١٩٥.

(٣٢) أمين عبد الهادي ابو حجلة، محطات عبر مسيرة الأردن الدستورية ١٩٢١-٢٠٠٢،عمان،مطبعة دار الياقوت، ٢٠٠٢،ص٣٦-٣٧؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سابق،ص١٥٧.

(٣٣)عبد الله التل ،كارثة فلسطين، مذكرات الملك عبد الله ،القاهرة،دار القلم،ج١، ١٩٥٩،ص٢٧٤-٢٧٨؛محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ،بيروت، المكتبة العصرية،ط٢، ١٩٦٠،ص٢١٣؛ محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣؛أمين عبد الهادي ابو حجلة ،مصدر سابق،ص٣٧.

(٣٤)محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص١٩٣.

(٣٥)المصدر نفسه،ص١٩٣.

(٣٦)ملحق الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الأولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الأول،عمان العدد٣٥،الاربعاء٢٩ كانون الأول١٩٤٨،ص٢٦٩.

(٣٧)احمود حرب بشير اللصاصمة،الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر،عمان،دار الخليج، ٢٠٠١، ص٢٠٨؛ أمين عبد الهادي ابو حجلة، مصدر سابق ،ص٣٧-٣٨.

(٣٨) عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٣٩) بيسم منسي ابراهيم ، المجالس الدستورية الأردنية: عهد الأمارة- المملكة، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢ ، ص ٣٣-٣٤ ؛محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٦.

(٤٠)عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٤١)ولكن تلك الوزارة ألغيت يوم ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ وعين النشاشيبي وزيرا للدولة ،ينظر بيسم منسي ابراهيم، مصدر سابق ،ص٣٤ ؛محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٦؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٧٩.

(٤٢)محمد الشرعة، الديمقراطيات في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل، عمان،مركز دراسات الشرق الأوسط،١٩٩٩،ص٢٥.

(٤٣)أما مجلس الأعيان فتكون من عشرين عضوا يتم تعيينهم من الضفتين من بينهم سبعة أعضاء من الفلسطينيين ينظر: محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢٠٧؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٠، خليل إبراهيم موسى الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية، عمان، المركز العربي للخدمات الطلابية، ١٩٩٣، ص١٧٣؛كامل أبو جابر، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة في التطوير السياسي، بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠١١،ص٣٢؛هاني خير، الحياة النيابية في الأردن١٩٢٠-١٩٩٣، عمان، لجنة تاريخ الأردن،١٩٩٣،ص٦٧ .

(٤٤) خليل ابراهيم موسى الحجاج،مصدر سابق،ص١٧٣.

(٤٥) المصدر نفسه،ص١٧٣.

(٤٦) محمد احمد سليمان محافظة،مصدر سابق،ص٢١٠؛هاني خير،الحياة النيابية في الأردن١٩٢٠-١٩٩٣، ص٦٩.

(٤٧) محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢١٠.

(٤٨)هاني حوراني، تاريخ الحياة النيابية في الاردن١٩٢٩-١٩٥٧،قبرص،شرق بريس ، ١٩٨٩،ص٤٤-٤٥.

(٤٩) فيصل أنور السعد البطاينة، فرسان الديمقراطية في الأردن،عمان،ج١، ٢٠٠٠،ص١٠٠-١٠١؛منيب الماضي وسليمان موسى،تاريخ الأردن في القرن العشرين،ص٥٣٩؛سائد درويش، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الاردن تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة، عمان، دار دانة للعلاقات والنشر والترجمة، ١٩٩٠،ص٧٠؛خليل ابراهيم موسى الحجاج،مصدر سابق،١٠٩

(٥٠)ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية،مذكرات مجلس الامة،وقائع الجلسة الافتتاحية من الدورة فوق العادة الأولى لمجلس الامة الأردني الثاني،عمان،العدد١، ٢٥نيسان ١٩٥٠،ص٣-١٠.

(٥١) سالم الكسواني،مصدر سابق،ص١٩٥.

(٥٢) هاني حوراني، مصدر سابق،ص٤٦.

(٥٣)سليمان نصيرات،الدور الهاشمي العروبي الوحدوي وثائق وأسانيد،عمان،المطابع العسكرية،١٩٩٦، ص١٤٦.

(٥٤) عصام سخنيني، ضم فلسطين الوسطى إلى شرق الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠،مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد٤٠، كانون الأول، ١٩٧٤، ص٧٢؛ منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص٥٤٢.

(٥٥)محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٥؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٢.

(٥٦) مهدي عبد الهادي، مصدر سابق،ص١٩٤؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٣؛ عصام سخنيني، مصدر سابق،ص٨٠.

(٥٧)محمد سعيد حمدان، مصدر سابق،ص٢١٥ .

(٥٨)ملحق الجريدة الرسمية، المملكة الأردنية الهاشمية، مذكرات مجلس الأمة، وقائع الجلسة الثانية من الدورة فوق العادة الأولى لمجلس الأمة الثاني، تاريخ الجلسة ٢٨ أيار ١٩٥٠،ص١٢٨-١٢٩.

(٥٩)محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٥.

(٦٠)مهدي عبد الهادي،مصدر سابق،ص١٩٥؛ محمد عزة دروزة، مصدر سابق،ص٣١٥.

(٦١)كامل أبو جابر، مصدر سابق، ص٣٢.

(٦٢) علي محافظة،مصدر سابق، ص١٩٣.

(٦٣)محمد احمد سليمان محافظة، مصدر سابق،ص٢١٧ .

(٦٤)عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٤ ؛علي محافظة، مصدر سابق ،ص١٩٣.

(٦٥)عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٤.

(٦٦)كامل أبو جابر، مصدر سابق ،ص٣٧؛عبد الأمير محسن جبار، مصدر سابق،ص٨٥.

Parliamentary life in Jordan since independence until 1951

Mohammed Emad Radeef Talib
Prof. Dr.Abdul Majeed Kamil Abdul Lateef

Parliamentary life began in Jordan after the signing of the Jordanian British treaty in 1946 and under which Britain recognized the independence of Transjordan, followed by the conversion of the emirate to the Kingdom and the announcement of the constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan and became the legislative power is vested in the National Assembly and the King and composed the National Assembly of the Senate and the House of Representatives and consists of the House of Representatives of elected representatives in accordance with the election law, which should be equitable representation takes into account the minorities, and that the duration of the House of Representatives four years, released after the election law to the House of Representatives, which took place whereby the Council of the first House of Representatives elections in October 1947, and the number of House of Representatives (20) deputies Distributors within constituencies across the UK, and this was the first parliament is based in the era of the Hashemite Kingdom of Jordan has been chaired by Hashim good then Abdul Qadir hill, this Council resolve on the first of January 1950 before the end of the constitutional term in preparation for new elections include the two banks on the basis of unity signed between them, it has been a board second House of Representatives election on April 11, 1950, and in this Council was approved unity between the eastern and western shores of the project has been increased the number of seats from 20 seats to 40 seats for its membership includes 20 members from the West Bank, chaired this Council Omar Saeed Matar, followed by the Mufti Council has this solution on 3 May 1951.